

سوريا

«غارة التنف» تصعد مشهد البادية: معركة السيناريوات المفتوحة

«الموجل»

المرشحين، أمس، إلى «احترام» خيار الإيرانيين بغض النظر عن النتيجة. ووفقاً لوكالة «فارس» شبه الرسمية، فقد قال رئيسي بعد الإدلاء بصوته: «أحترم نتيجة تصويت الشعب، وستلقى النتيجة احتراماً مني ومن الناس». كذلك، نقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية عن روحاني قوله: «أياً كان من سيفوز في الانتخابات، ينبغي أن نساعد على تنفيذ هذا الواجب المهم والجدى». وأضاف أن «المشاركة الحماسية للإيرانيين في الانتخابات تعزز القوة والأمن الوطني».

بدوره، شدّد رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي لاريجاني على ضرورة قبول جميع مرشحي الرئاسة الإيرانية بنتائج الانتخابات. وقال في تصريح أثناء زيارته لمقر اللجنة المركزية لمراقبة الانتخابات إنه «عندما تقام الانتخابات بهذا الحجم من المراقبة والتنظيم، يجب على الجميع القبول بنتائجها»، مؤكداً أن الانتخابات في إيران «عملية واضحة». وأوضح أن المرشحين يتمتعون «بفهم سياسي»، مضيفاً أن الشعب الإيراني يتمتع أيضاً «بثقافة سياسية جيدة».

وقبل إغلاق صناديق الاقتراع، ندد معسكر رئيسي بـ«مخالفات»، مطالباً باتخاذ إجراءات فورية ضد الأعمال الداعية لبعض المسؤولين وأنصار الحكومة، لمصلحة الرئيس الحالي. وفي هذا الإطار، أكد المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور عباس علي كدخدائي وجود تقارير كثيرة تشير إلى حدوث «خروقات قانونية» خلال عملية الاقتراع. وقال إن المجلس يدرس في الوقت الراهن مدى تأثير هذه الخروقات على مسار عملية التصويت. وأوضح المسؤول الإيراني أن مجلس صيانة الدستور سينسق مع وزارة الداخلية من أجل مناقشة هذه الخروقات والمخالفات التي قد تكون حدثت خلال عملية الاقتراع.

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

تشير المعطيات التي خرجت، عقب الغارة الأميركية ضد القوات السورية على طريق التنف، إلى أن معارك الشرق السوري قد تنطوّر إلى سيناريوات غير مرتقبة، في حال فشل التوصل إلى «تفاهم» مسبق يحدد مناطق السيطرة والنفوذ، على غرار ما شهدته المناطق المحاذية للحدود الشمالية. ويأتي ذلك في ظلّ توجه دمشق وحلفائها إلى حسم «أحقية» توجهها نحو الحدود

حملت الغارة الأميركية الأخيرة على نقطة للجيش السوري وحلفائه على طريق التنف أسئلة كثيرة تضاف إلى «عدم اليقين» الذي يلف مشهد الشرق السوري. التردد الأميركي في استهداف القوات المتقدمة نحو قواعد فصائلها التي تراهن على خلاتها لتنظيم «داعش» على طول الحدود مع العراق، يشير إلى أن واشنطن حريصة على عدم خسارة التنسيق مع موسكو كحرصها على ضمان نفوذها هناك. ومع تكرار واشنطن لطبيعة الضربة «الدفاعية»، جاء ما نقلته قناة «سي أن أن» الأميركية عن قائد «مغاوير الثورة»، مهند الطلاع، حول «طلب أميركي بتغيير مواقعهم في التنف تجنباً للنزاع مع القوات الحكومية»، ليكرّس ذلك الحرص. وفي مقابل الاستنكار الذي أبدته موسكو حيال الغارة، جاء تأكيد رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية جوزف دانفورد أن بلاده «لن تكرر الغارة في حال لم يتم تهديد قواتها» مترافقاً مع إعرابه عن أمل بلاده بأن «تعمل موسكو مع النظام السوري لمنع التصادم في عملياتنا».

(التنسيق) الروسي - الأميركي لوجود

وتحرك القوات البرية تطوّر في أعقاب ما جرى في محيط مدينة منبج، وتم تاطيره خلال «اجتماع أنطاليا» الثلاثي بين رؤساء الأركان، الأميركي والروسي والتركي، مطلع آذار الماضي. ورغم عدم صدور مذكرة رسمية علنية عن الاجتماع حينها، فقد أكدت جميع المصادر المطلعة أن مخرجاته كانت تتضمن «قواعد فصل» بين القوات على الأرض السورية، ظهرت مفاعيلها في «استقرار» مناطق الشمال النسبي، عقب الاجتماع. حينها، خرجت تصريحات عن حلفاء دمشق الميدانيين - بعد يوم واحد - تؤكد مشاركتهم لدمشق في معاركها على كامل الأرض السورية، مخصصة منطقة الحدود السورية - العراقية. وقد يتقاطع ما سبق مع إشارة بيان «التحالف الدولي» إلى أن التقدم السوري الأخير صوب التنف «جاء رغم محاولات موسكو لثني القوات الموالية للنظام». وهنا يبدو لافتاً ما ذكره وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس، عن عدم وجود معلومات لديه بوجود تواصل أميركي مسبق مع موسكو قبيل تنفيذ الغارة. وبينما يتكرس الهاجس الأميركي في فصل سوريا عن العراق بقوات موالية له، للضغط على تحالف دمشق وإيران بشكل رئيسي، يصب تركيز بيان «التحالف» على مخالفة القوات التي استهدفتها الغارة لطلبات روسية بعدم التوجه شرقاً على الهدف ذاته، بالتوازي مع المذكرة الأخيرة التي وافق عليها مجلس النواب الأميركي، التي تتيح فرض عقوبات على جميع الكيانات والأشخاص، ممن يتعاملون مع الحكومة السورية. التوقيع الأخير لقي بدوره اعتراضاً روسياً مباشراً، إذ رأى لافروف أنه «يصرّف التركيز عن الهدف الرئيسي للتسوية في سوريا، المتمثل في منع تمدد الإرهابيين في المنطقة». كذلك قال إن الغارة الأميركية «تؤكّد عزم واشنطن على استخدام جبهة النصرة» في الحرب ضد الحكومة الشرعية»، مشدداً على أن «الغارة غير شرعية وغير قانونية،

وبدوره،

بصرف النظر عن سببها». وبدوره، رأى نائب وزير الخارجية، غينادي غاتيلوف، أن الغارة «تشكل انتهاكاً للسيادة السورية، فضلاً عن تناقضها مع العملية السياسية». إلى ذلك، شدّد نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريباكوف، على أن «بعض السياسة في واشنطن مستعدون، بهدف الضغط على دمشق، لتدمير أفاق التسوية واتخاذ إجراءات في مصلحة الإرهابيين».

وفي أول تعليق رسمي سوري أمس

قال معارضون

إن الجيش وصل على

بعد 16 كيلومتراً

من التنف

أكد السنغافون أن الغارة لن تتكرر إذا لم

تكت القوات الأميركية مهذدة (أ ف ب)



على الحادثة، قال مصدر عسكري إن «اعتداء (التحالف الدولي)... على إحدى نقاطنا العسكرية على طريق التنف، أدى إلى ارتقاء عدد من الشهداء بالإضافة إلى بعض الخسائر المادية». ولفت إلى أن «الاعتداء يفضح زيف ادعاءات (التحالف) في محاربة الإرهاب»، موضحاً أن «الجيش السوري يحارب الإرهاب على أرضه ولا يحق لأي جهة أياً كانت أن تحدد مسار ووجهة عملياته ضد التنظيمات الإرهابية». ونقلت «سي أن أن» عن قائد «جيش أسود الشرقية»، طلاس سلامة، قوله إن «النظام يقصفنا بين 25 إلى 30 غارة يومياً. كذلك استهدفتنا روسيا مرة أو مرتين». وأضاف أن قواته كانت لديها «نقطة على مفترق كبد، على الطريق السريع بين دمشق وبغداد، والآن تسيطر عليها ميليشيات حزب الله الإيرانية». وتبعد هذه النقطة حوالي 16 كيلومتراً عن التنف، وهي تعدّ نقطة متقدمة نحو الشرق عن الموقع المفترض للغارة الأميركية. وقال إن «الميليشيات الإيرانية التي تم تشكيلها مؤخراً، سيطرت على الأراضي المحررة من (داعش) من قبل (التحالف)». وأكد الطلاع بدوره أن «الروس والإيرانيين والنظام... يحاولون فتح الطريق السريع من بغداد إلى دمشق، وبكلمات أخرى من طهران إلى بيروت. وهم يتقدمون نحونا منذ أسبوعين». وبالتوازي، قال وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس إن الرئيس دونالد ترامب أمر بإجراء تغيير في الاستراتيجية العسكرية ضد «داعش»، والبدء بحملة تهدف إلى «إنهاء» التنظيم. وأوضح أن هذا القرار جاء بعد أن أجرى البنغافون مراجعة شاملة للاستراتيجية التي أرسلت إلى ترامب، وأمر بناءً عليها «بعملية متسارعة» ضد «داعش». وأضاف أن الرئيس «قام أولاً بمنح السلطة للجهة الصحيحة من أجل التحرك بقوة وفي الوقت المناسب، وثانياً أمر بتحول تكتيكي من طرد التنظيم إلى محاصرته في معقله حتى إبادته».

(الأخبار)

تقرير

«جنيف 6» ينتهي بلجان «دستورية»... تمهيداً لمفاوضات مباشرة

بعد، مضيفاً أن دمشق «تنتظر الأصدقاء والحلفاء الروس والإيرانيين لكي يأتوا ونتدارس معهم آليات تطبيقه». وفي المقابل، شدّد رئيس وفد «الهيئة»، نصر الحريري، على أن وفده ركّز خلال الجولة على الانتقال السياسي، إلى جانب استكمال الاجتماعات التقنية حول الدستور، كذلك قدّم مذكرة إلى دي ميستورا حول «الخطر الإيراني في سوريا». ورأى أن الوفد الحكومي «ليس جاداً في الوصول إلى تسوية سياسية»، منتقداً غياب «ضغط دولي حقيقي على النظام السوري ورعاعته في موسكو وطهران».

بدوره، شدّد نائب وزير الخارجية الروسي، غينادي غاتيلوف، الذي حضر على هامش الاجتماعات في جنيف، على أن بلاده لا تسعى إلى فرض مقترح لمشروع دستور سوري جديد على أي من الأطراف السورية. وأكد أن وفد «الهيئة» يبدي «اهتماماً بمواصلة الاتصالات مع الجانب الروسي»، مشيراً إلى أن «موسكو ستعمل لدفع المعارضين نحو التحلي بالواقعية السياسية والمشاركة في المناقشات مع دي ميستورا».

(الأخبار)

(الهيئة العليا للمفاوضات) والوفد التفاوضي (التي لا تصبّ في مصلحة الثورة». ونقلت مصادر معارضة أن الخلاف بين أعضاء «الهيئة» وصل إلى حد الاشتباك بالأيدي في مقر إقامتهم في جنيف، في وقت أكدت فيه «الهيئة» مشاركة كامل أعضاء وفدها التفاوضي في الاجتماع مع دي ميستورا، أمس.

من جانبه، رأى دي ميستورا، عقب إعلانه انتهاء جولة المحادثات، أن هذه الجولة نجحت في تعزيز التركيز على العملية السياسية بالتوازي مع الحفاظ على «السلال الأربع»، لافتاً إلى أن اجتماعات الخبراء التقنية وجدت «لتسهيل الانتقال نحو مفاوضات مباشرة». وأشار إلى أنه عقد لقاءات خلال الجولة مع ممثلين عن الولايات المتحدة وروسيا، لبحث مستجدات المحادثات. وفي ختام اجتماعات الوفد الحكومي مع المبعوث الأممي، قال رئيس الوفد الحكومي بشار الجعفري إن «اجتماعاً واحداً جرى بين خبائراً وخبيراً المبعوث الأممي، وهذه هي النتيجة الوحيدة التي خرجنا بها في هذه الجولة»، موضحاً أن «الاتفاق هو أن تجري هذه الاجتماعات الفنية خلال الجولات وليس بينها أو بعدها». ولفت في سياق آخر إلى أن آليات تنفيذ «اتفاق أستانا» الأخير لم توضع

اختتمت جولة محادثات جنيف أمس، مكتفية بنجاحها الجول في عقد اجتماعات تقنية تناقش «قضايا دستورية» بين خبراء من الوفدين الحكومي والمعارض ونظراً لهم من مكتب المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا. الجولة التي شهدت أقل معدل من التصعيد في خطابات الوفدين السوريين، مقارنة مع سابقاتها، لم تكن أكثر من محطة للحفاظ على مسار جنيف ومنع انهيار التسوية المغطاة أُممياً. وبدأ لافتاً بالتوازي مع تهميش باقي «سلال» دي ميستورا، ترحيب موسكو بمناقشة تفاصيل مشروع دستور جديد، لكنّها «قد تفتح أفقاً لتفاوض مباشر»، وتأكدها أن «عدم قدرة المعارضة على التوحد سيكون عقبة» أمام ذلك.

الخلاف الداخلي في الجانب المعارض تكوّن مجدداً في هذه الجولة المنتهية، إذ شهدت «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة انقساماً بين أعضائها، تمثل في انسحاب ممثلي عدد من الفصائل العسكرية المعارضة، ليل أول من أمس، من الوفد التفاوضي. وأبدى هؤلاء اعتراضاً على «طبيعة عمل الهيئة»، موضحين أن انسحابهم يعود إلى «عدم وجود مرجعية والتخبط في اتخاذ القرار، والعلاقة بين

التي كان يجري فيها التعامل بشكل آخر أكثر احتراماً وضماناً لمكانتهم الدبلوماسية. ومن بين ما يتداوله هؤلاء في بعض الدوائر، أن شكري فضل التكتّم على القضية وتقديم التنازلات حفاظاً على مكانة الخارجية وصورتها أمام الرأي العام، وحصل على ضمانات بهذا الأمر، لكن التنازلات التي يتحدثون عنها تشمل توغل مستشارين للرئيس في صلاحياته بنحو كبير، بالإضافة إلى خفض ميزانية الوزارة وتقليل البدلات المالية وانتزاع مزايا عديدة يحصل عليها الدبلوماسيون بالفعل. ويخالف عدد غير قليل وجهة نظر الوزير في التعامل مع الأزمة، ورفضه الكامل لسرعة إعادة عبد العاطي من برلين بهدف عدم تصعيد الموقف والاكتفاء بالمؤامرات التي توصل إليها مع الرقابة الإدارية وجهات سيادية تضمن عدم مساءلته حتى بعد عودته، ويفترض أن يقدم استقالته من منصبه «لأسباب صحية»، أو قد يتعرض للتهميش ويعمل في ديوان الوزارة في وظيفة إدارية.